



جواب جلالة الملك الحسن الثاني على خطاب السيد دولاري رئيس جمعية الصحافة الدبلوماسية الفرنسية

سيدي الرئيس :

أصحاب السعادة :

سيداتي، سادتي :

تأثرت عظيم. التأثر بدعوتكم هذه، ولمثلنا في فرنسا السفير السيد الشرفاوي أن يقول لكم بأنني لم أتردد لحظة في قبولها خصوصا وأن لي عدة أسباب تدعوني إلى أن آتي. هنا أقاسمكم الطعام وأبادلكم الرأي.

أريد أن أقول قبل كل شيء بأن كثيرا من بينكم زاروا المغرب وترددوا عليه، وعندما اهتموا بالقضية المغربية، سواء بكيفية حسنة أو سيئة — اسمحوا لي أن أقول سيئة — فإنهم فعلوا ذلك دائما وأبدا متأثرين بعاطفة تبرهن أنهم يكونون لبلادي أجمل الود وأعمق التعلق، مهما كانت الأغلاط الصادرة عن غير شعور — التي ارتكبوها. ولكنني في كل لحظة وفي كل فترة حاسمة من حياتي كشاف ومناضل وطالب، وولي عهد، وملك، كنت دائما أجد في الصحافة الفرنسية والرأي الفرنسي اهتماما نحو المغرب لا ينقطع ولا ينضب معينه.

تلك هي الدوافع التي جاءت بي اليوم هنا لأتناول الكلام في حضرتكم بصفتي ملكا للمغرب يشرف على مصير مستقبل هذه البلاد التي تكون لها المودة والحب. وماذا عساني أخبركم به عن هذه البلاد التي تعرفون عنها كل شيء فمنذ لحظة قال لكم الرئيس السيد دولاري بأن المغرب بلاد تعرفونها، بل أكثر من هذا، فإن ملفاتها ورفوفنا عرضت عليكم وكل شعبنا يكون كتابا مفتوحا أمام أعينكم. يجد فيه جميع الملاحظين وخبراء الاحصاء، والأساتذة الذين يدرسون عن قرب أو بعد — تطور البلاد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي عناصر الحكم والبت.

ماذا عساني أقول لكم عن المغرب من الوجهة السياسية ؟ فأنتم تعلمون أن المغرب بعد فترة من التردد في البحث عن السبيل لإختط طريق الدستور والديمقراطية، وفاء للتعاليم التي خلفها له والدنا المرحوم جلالة الملك محمد الخامس.

وقد تردون علي بأن هناك دساتير بقدرها هناك من عدد الواضعين لها، وستقولون لي بأن أنواع الديمقراطية الموجودة تعد بعدد الديمقراطيين، وهو أمر مسلم، ولكن الأمر لا يقتضي النجاح في وضع أحد الدساتير، بل يقتضي تكوين إطار منسجم ومتوازن بقدر الامكان وبجرأة وشجاعة، لتستطيع الدولة ويستطيع المواطنون التساكن في دائرة الأمن والانتاج.

وماذا غسى تجهلونه عن سياسة المغرب الخارجية ؟ فسياستنا الخارجية ترسي قواعدها على عدد من النقاط لم تتغير ولن تتغير، فقد وضع جلالة محمد الخامس لائحة بها غداة الاستقلال وبقيت الى الآن قاعدة سياستنا



الخارجية، وهذه اللائحة تتضمن التضامن مع الأقطار العربية والإسلامية، والدفاع عن جميع البلدان الخاضعة للاحتلال الأجنبي، وعدم الانحياز في ميدان السياسة الخارجية، ومحاولة حل مشاكلنا ومصاعبنا — مهما كلفنا الأمر — بوسائل المفاوضة السلمية قبل معالجة أي طريقة أخرى.

أما في الميدان الاقتصادي فقد ارتكب المغرب أخطاء، ولكن هذه الأخطاء كما يجب علي أن أعترف بذلك لم تكن منذ إعلان الاستقلال إلى اليوم نتيجة ارتجال أو خيال تائه، بل كانت نتيجة تقدير للحاجيات والمشاكل لم يبلغ بعد درجة الوضوح، ونتيجة إحصاء غير كاف في دقته لامكانياتنا ومتطلباتنا، وبكلمة جامعة فإن شيئا من الإهمال في تقدير الأصول أدى حتما إلى خطأ في النتيجة، ولكن بلادي لم تستسلم لحظة للارتجال عند وضع سياستها الاقتصادية.

وسأعرض عليكم الخطوط الكبرى لهذه السياسة بكيفية ملخصة بمناسبة الأسئلة التي ستضعونها علي اليوم ولكني أريد أن أقول لكم من قبل بأن الإصلاح في يومنا يتطلب التكوين، والتكوين يتطلب النشر والاعلام. يجب أن نغير الرأي العام ليكون رأيه ولكي يستطيع كل واحد منا، فردا كان أو جماعة مسؤولة، القيام بالإصلاح المستمر، لأن سياسة تسيير الشؤون وقيادة الناس ليس من عمل الفرد الواحد يحتكره، بل هو عمل الجميع يتطلب إصلاحا مستمرا للأنظمة، وتقديرا للمقدمات والنتائج. أريد أن أعبر لكم بهذا عن مدى تقديري للطريقة التي تستعملها الصحافة الفرنسية في الإخبار لتكوين الرأي وذلك لدفع الناس إلى إصلاح أعمالهم.

إن أقطار الشمال الأفريقي والمغرب على الخصوص يقدرون جميعا صحافتكم، وإني على يقين من حيادكم ونزاهتكم، واعلم كما ذكرت لكم من قبل بأن المغرب سيثير في نفوسكم وعقولكم العطف والاهتمام.

ولقد تأثرت أنا وشعبي بالكيفية التي عقيت فيها الصحافة الفرنسية على زيارتي لفرنسا نقدر نظرة الشعب الفرنسي هذه الزيارة على أنها زيارة بلاد صديقة لبلاد صديقة أخرى.

والجميع يعلم في فرنسا كما قال سيادة رئيس الجمهورية ما هو المغرب، والجميع يعرف شعب هذا البلد العتيق في نظمته وأعرافه، الجريء في إنجازاته وأعماله.

لقد دفعنا وجهها لوجه في الماضي فتعارفنا ثم ما لبثنا أن بادل بعضنا بعضا الاحترام، والآن وقد تخلصنا من مركبات النقص وتحورنا فكريا من الروح الاستعمارية — وذلك أهم شيء حققناه — اخترنا السير معا وبكل حرية في طريق التعاون والاحترام المتبادل.

أشكركم حضرات السادة على ما أوليتموني من اهتمام وإني مستعد للإجابة على ما تطرحونه علي من أسئلة⁽¹⁾.

(1) إثر هذا الخطاب تناول السيد دولاري الكلمة فقال :



صاحب الجلالة، أشكركم على الكلمة التي أقيمتوها أماناً وخصوصاً على عبارات الود الصميم الذي أعربتم عنه نحو الصحافة الفرنسية. وسنحاول البقاء في الخط الذي رسمتموه، وأنا أضع عليكم الاسئلة التي سلمها إلي زملائي :

سؤال :

وضعه السيد جان لا كوتير عن جريدة لوموند كما وضعه عدد آخر من الصحافيين :

هل يمكن لجلالتكم أن تحدوا لنا العلاقات الراهنة الموجودة بين المغرب ومنظمة الوحدة الافريقية المنبثقة عن مؤتمر أديس بابا ؟

جواب :

إن مؤتمر أديس بابا كما تعلمون خلق عددا من المؤسسات ولقد انضم المغرب الى الميثاق رغم أنني لم أمثل شخصيا المغرب لأسباب يعرفها الجميع ولا مجال لذكرها من جديد. لقد قررنا الانضمام الى الميثاق مع تأكيد تحفظاتنا الصارمة لأننا نرى من صراحتنا عدم الاخلال بالوحدة الافريقية لأسباب وطنية صرفة.

ولكن وجدنا بصفتنا القائم على ضمان وحدة التراب المغربي وأنظمتها لم يسهل علينا أمر الحضور في هذا المؤتمر فرض علينا إعلان هذه التحفظات.

أما فيما يخصنا فإن مشاركتنا في ميثاق أديس بابا وانضمامنا إليه جواب على ما يظهر عن السؤال المطروح.

سؤال :

وضعه السيد جاستون ديبلور (اذاعات أجنبية للراديو والتلفزيون الفرنسي) :
ماذا تصبح مجموعة الدار البيضاء ؟

جواب :

تم إنشاء هذه المجموعة من جانب لجنة سياسية ضمت إما رؤساء دول مجموعة الدار البيضاء أو ممثلين منتدبين قانونيا من طرفهم كما ينص الميثاق على ذلك ومن المعقول أن تتبع نفس الطريقة في اليوم الذي تدعو فيه الضرورة إلى إدماج هذه المجموعة في منظمة أوسع.

ومهما كان الحال فإن مجموعة الدار البيضاء لا تزال قائمة وللجنة السياسية وحدها الحق في حل المجموعة أو تحويلها.

سؤال : وضعه عدد من الصحافيين :

هل يؤيد جلالتكم ما يسمى «بالمغرب الموحد» وكيف تصورون هذه الوحدة ؟ وقد طرح هذا السؤال من الزاوية الاقتصادية نظرا للخلاف الموجود في الهيكل الاقتصادي لكل من الجزائر والمغرب وتونس.

جواب :

هذه القضية معروفة لا بأس بها على أنني سأعرضها بصفة مجملة :

سواء أحببنا أم كرهنا فإن المتطلبات التاريخية واللغوية والاجتماعية والاقتصادية ستؤدي بنا حتما الى تحقيق وحدة المغرب العربي في يوم اقرب مما نتصور أقول «حتما» لأنها الإرادة العميقة التي عبر عنها سكاننا بكل حرية. وبما أن القادة ليسوا سوى معبرين عن إرادة الشعوب فإنهم يضطرون في يوم قريب غير بعيد إلى وضع الأسس الأولى للمغرب العربي.

وقد أكون مجازفا وأتعدى الحد إذا أنا أردت التحدث عن الوحدة التنظيمية للمغرب العربي، زيادة على



أنني قد أخول لنفسي اختصاصا عاما ليس بيدي في خصوص الجزائر وتونس على أنني في استطاعتي أن أشرح لكم بانه من الضروري التفكير في الروابط الاقتصادية قبل التفكير في الروابط التنظيمية التي ستؤدي إلى الوحدة السياسية، وذلك نظرا لكون هذه الأقطار المعنية بالأمر أقطارا في طريق النمو تواجه نفس المشاكل، لها اقتصاد متشابه، وإنتاج يكمل بعضه بعضا، وتجد نفسها أمام نفس المشاكل فيما يخص الإيراد والسوق الخارجية وتضاعف المواليد والتجهيز والتصميم زيادة على ما يربطها من روابط تاريخية وجغرافية التحمت فيها.

وأفكر في سؤال آخر قد يوضع علي : وهو موقف دول المغرب من السوق المشتركة : أجب على هذا بأن هذا المغرب بصفته لم يوجد بعد اقتصاديا لا يعقل ان ينضم إلى السوق المشتركة سواء بمجموعته أو على انفراد.

بقي أن نفكر في إمكانيات الانضمام الى السوق المشتركة خارج هذه الصورة.

إن المغرب من جانبه لا يوافق على هذه الفكرة لعدة أسباب منها أنها ستؤدي كما قلت آنفا إلى انخياز، وهناك فرق بين الانخياز والالتزام — قد تؤدي إلى انخياز في ميدان السياسة الخارجية بمس أولا بمصالحه ثانيا بالخطة التي رسمها لنفسه. وحتى إذا فرضنا سلفا ان المغرب والجزائر وتونس قبلوا الانضمام على انفراد في هذه السوق، فهل ستقبلهم الدول الأوربية في حظيرتها.

ماذا بقي إذن للمغرب وحده أن يفعله إزاء السوق المشتركة بقي له أن ينج سياسة الانتظار على أمل أن يتكون الموكب الاقتصادي المغربي الكبير، وإذ ذاك يمكن لنا إما أن نبرم اتفاقيات تجارية، أو معاهدات مع أقطار السوق المشتركة وستكون أهمية هذه الاتفاقيات والمعاهدات بدرجة أهمية المجموعة المغربية لا بدرجة أهمية المغرب والجزائر أو تونس على انفراد.

سؤال :

طرحته لوزيريا من الاذاعة والتلفزة الفرنسية كيف يرى المغرب تطور اقتصاده ؟ ونحو أي سياسة يريد أن يتجه ؟ هل حدد نفسه موعدا أقصى لتغيير سياسته الخارجية إذا كان سيغيرها.

جواب :

إن دياجة الدستور تحدد المغرب كملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية، ومعنى هذا أن المغرب عازم كل العزم على الالتزام بتعهداته في ميدان الاشتراكية والاقتصاد لفائدة الجميع.

ولذلك أعتبر أن الاشتراكية طريقة قبل كل شيء وهي لا تستلهم توجيهها من الخارج، ولا تحاول تصديرها إلى أي بلد من البلدان وليس هي دواء لعلاج جميع المشاكل، فالاشتراكية تتعدد بتعدد الاشتراكيين.

ان المسألة مسألة تطبيق نظرية الاشتراكية على حاجيات البلاد ومتطلباتها ولهذا الغرض فإن المغرب يعتبر لروح وجود مساواة اقتصادية وانصاف اقتصادي بين مواطنيه ولذلك يقضي الدستور بإنشاء غرفة ثانية قد تظهر للبعض كأنها مجلس شيوخ محافظين، ولكنها في الواقع هيئة ستعمل لتشجيع المشاريع على الصعيد الاقليمي والمحلي.

إنه لايدخل في نيائنا ولا في مطامحنا وضع تصميمات خماسية ولا عشارية لأن مثل هذه المشاريع تدخل عليها انحرافات حتى في أكثر البلدان تجهيزا وإذا وضعنا تصميمات لثلاث سنوات مثلا وكان هذا المشروع مرآة للحقائق والحاجيات الجهوية فسنكون قد أنجزنا عملا يمتاز بقلة الأخطاء ويمكن إذ ذاك جمع عمليات الانعاش



الجهوي في تصميم على المستوى الوطني، لا يكون صادرا إذن عن أفكار نظرية تصور في مكاتب الإحصائيين، بل عن ضروريات مأخوذة من الواقع ومن عملية انعاش التراب الوطني.

سؤال : طرحه السيد روني ديون :

لماذا تحول الانعاش القروي الى انعاش وطني أفلا يستحق تجهيز البادية الأسبقية.

جواب :

نحن لم نحول الانعاش القروي الى انعاش حضري بل حولناه الى انعاش وطني لأننا نعتبر أن كل ما يدخل في الانعاش القروي له تأثير كبير بفضل توسيع الأشغال العمومية والغرس وحفر الآبار لدرجة التأثير على المستوى الوطني — فلقد رفعنا الانعاش القروي الى المستوى الوطني لنبين للجميع ان للفلاحين الذين يكونون 80 في المائة من سكان المغرب الأسبقية في اهتمامنا إتنا إذن لم نحول الانعاش القروي الى انعاش حضري ولم يطرأ أي تغيير على سياستنا إزاء العالم القروي.

سؤال : طرحه لوير دي بيا :

هل يمكن لجلالتكم أن تعددوا لنا كيف تتطور علاقات بلادكم الاقتصادية مع فرنسا، وقد عقب السيد دولاري على هذا السؤال بقوله :
اصحوا لي في وضع سؤال قد يلحق بهذا السؤال :

ما هو نوع الإصلاح الفلاحي الذي تروونه الآن بالمغرب وماذا ستكون عواقبه على أراضي المعمرين الفرنسيين بالمغرب.

جواب :

أرى لزاما علي يا حضرة السيد ألا أعطي أي تفصيل عن الإصلاح الفلاحي بالمغرب لأن هذا الإصلاح لم يتم بعد انجازه، وأن أقول بأن كل كلام أمام العموم من طرفي قد يكون له في هذا الميدان صبغة لارجعة فيها ولهذا السبب سأكتفي بالتفاصيل في موضوعه.

أما الأراضي الفرنسية فإن الإصلاح الفلاحي لا يمكن أن يتجاهل مسائل ثانوية. ابتداء من الخطة التي يمس فيها المسائل الأساسية التي لها صبغة وطنية. فالأراضي الموجودة تحت يدي فرنسي المغرب من صنفين : هناك أراضي المعمرين الفرنسية التي تبلغ ما يقرب من 270.000 هكتار والتي لا نغيرها لهذا السبب اهتماما كبيرا، وهناك أراضي المعمرين الحرة أي التي اشترت طبقا للقانون والأنظمة المقررة.

وعلى أي حال ستكون الأراضي التي تحت يدي الفرنسيين أحد عناصر إصلاحنا الفلاحي ولن تكون العنصر الوحيد في هذا الإصلاح وبكلمة فإننا لن نجري إصلاحا فلاحيا نتمس بمصالح الأجانب بل لنوزع أكبر عدد من الأراضي في أحسن الأحوال على أكبر عدد من الناس، ولن أزيد تفصيلا آخر على ما ذكرته.

سؤال : السيد دولاري الذي يزيد قائلا : وفيما يخص العلاقات الاقتصادية مع فرنسا :

جواب :

أعتقد أن فرنسا مقيدة بالالتزام أما نحن فلا. ففرنسا توجد في دول أوروبا الست، وأما نحن فلا. ولهذا ينبغي أن يوضع هذا السؤال على الحكومة الفرنسية بهذا الشكل. ما هي إمكانيات فرنسا إزاء المغرب بصفتها لها اختصاص محدود ومرتبطة.



سؤال :

السيد فرنسوا موزار من جريدة لورور والسيد كسطن دولور : هل يمكن لجلالتكم أن تترغونا على الموقف المغربي من الصعوبات القائمة بين الأقطار العربية، ومن المشكل الفلسطيني.

جواب :

الجواب جد يسير : كان المغرب ولا يزال يعتبر دائما وأبدا أنه من سوء التصرف الدخول في مشاحنات آخرين، ولقد تجنب المغرب دائما هذه المشاحنات منذ استقلاله، وكان عمله إزاء الجامعة العربية عمل إصلاح ذات البين بين الناس سواء في اللجنة السياسية أو في جميع المنظمات الأخرى. وكل ما نتمناه هو أن تبدأ هذه الخصومات في أقرب وقت. أما حول المشكل الفلسطيني فإن المغرب بصفته عضوا في الجامعة العربية حدد بوضوح موقفه من هذا المشكل في جميع المؤتمرات الدولية، أننا نفرق بين اليهود الذين يعيشون في المغرب والذين هم مواطنون مغاربة منحهم الدستور الحقوق والواجبات التي منحها لمواطنيهم المسلمين، وبين المشكل الفلسطيني الذي لنا منه موقف مشترك مع إخواننا العرب.

سؤال :

السيد ريمون هوبير من وكالة فرانس بريس : أصبح ابن جلالتيكم ستور الجنرال فرانكو عند مغادرتكم لفرنسا، وما هو المعنى الذي ينبغي أن نعطيه لهذه الزيارة ؟

جواب :

حقا أن سياستنا الخارجية سياسة مفتوحة، وانني سأقف وقفة بمدريد إثر ذهائي من باريس سألتني خلالها بالجنرال فرانكو لتبادل الرأي بصفة عمومية حول القضايا الموضوعة بين البلدين انني اعتبر أن الاتصالات الشخصية من أحسن الوسائل لتسوية المشاكل المعلقة.

سؤال :

السيد دون شان من جريدة لوس أنجليس تايمس : يظهر أن بعض الناطقين بلسان الدولة الفرنسية يودون مراجعة السياسة الفرنسية في المستقبل إزاء بعض الأقطار وهم يسألون هل ترى لجلالتكم أن فرنسا بعد عشر سنوات ستحتفظ بصداقتها نحو المغرب.

جواب :

أرجو أن تسوى قبل عشر سنوات جميع المشاكل المعلقة بين فرنسا والولايات المتحدة، وإذا كانت دولتان مقتنعتين بعدالة صداقتهما فإن الثقة التي توحد الرجال والتي تستطيع أن تقودهم في تصرفاتهم سيكون لها تأثير حاسم على سياستهما.

أشكركم سيداتي سادتي على اهتمامكم وعلى أسئلتكم، وسأكون جد سعيد إذا أمكن لكم زيارات ووحدا أن تترددوا على المغرب. هذا وإن وزارة الأنباء وأنا نفسي، والإدارة العمومية والشبهة العمومية كلنا جميعا نضع رهن إشارتكم وسائل البحث والاستخبار التي قد تحتاجون إليها للاستخبار والتكوين ومساعدتنا على الإصلاح كما سبق أن قلت لكم آنفا.

الاثنين 9 صفر 1383 — 1 يوليوز 1963